

كلمة

السيد جميل بن محمد علي حميدان

وزير العمل والتنمية الاجتماعية

رئيس مجلس السلامة والصحة المهنية

في

" المؤتمر والمعرض الثالث

للسلامة والصحة المهنية "

فندق الخليج

٢٦-٢٧ ابريل ٢٠١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة ... نائب رئيس مجلس

الوزراء راعي الحفل

أصحاب المعالي والسعادة...

ممثلو المنظمات المحلية والدولية....

السلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته.....

يطيب لي أن أرحب بكم جميعاً في هذا المؤتمر الهام، وأخص بالترحيب

والشكر معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، نائب رئيس مجلس

الوزراء ، الذي شرفنا بحضوره الكريم ووضع هذا الحدث تحت رعايته

تقديراً من معاليه للسلامة والصحة المهنية، وتعبيراً عن العناية التي

توليها مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن

عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه، وتوجيهات صاحب السمو الملكي

الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله،
ودعم ومساندة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد، نائب القائد الأعلى، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء
حفظه الله، لتوفير الحماية الشاملة للموارد البشرية التي تعتبر الثروة
الحقيقية للتنمية الشاملة في مملكتنا الغالية.

كما ويسرني في بداية حديثي أن أرحب بسعادة الأخ فايز المطيري
المدير العام لمنظمة العمل العربية وأن أشيد بمنظمة العمل العربية،
والمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية التابع للمنظمة، لدورهما الرائد
في مجال تنمية الموارد البشرية العربية ورعايتهما للدور الهام الذي تلعبه
أطراف الإنتاج الثلاثة في تحقيق التنمية المستدامة، وتطوير ثقافة
السلامة والصحة المهنية على المستوى العربي.

إن هذا المؤتمر والمعرض السنوي هو أحد ثمار التعاون والتنسيق بين
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ومجلس السلامة والصحة المهنية،
الذي يضم في عضويته العديد من المختصين، ممثلين عن الحكومة

وأصحاب الأعمال والعمال. ويأتي تنظيم هذا المؤتمر انطلاقاً من الوعي الوطني بأهمية السلامة والصحة المهنية، والتنافس العالمي في مجال تحقيق مستويات عالية من السلامة وتقليل معدلات الحوادث في بيئة العمل، وما يشكله ذلك من ركيزة أساسية في منظومة الحماية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات والدول.

أيها الأخوة والأخوات..

لقد بات السعي لتوفير بيئة عمل سليمة، وظروف عمل متوافقة مع اشتراطات العمل اللائق ضرورة حتمية، تتطلب من جميع المعنيين السعي نحو رفع مستويات الوعي الوقائي بإجراءات السلامة والصحة المهنية، وتعزيز امكانيات تطوير النظم والتشريعات، للارتقاء بواقع السلامة والصحة في بيئة العمل ومساكن العمال بما يتماشى مع التطور الاقتصادي والعمراني، وبما يحقق الأهداف الوطنية بالحفاظ على سلامة الموارد البشرية، ومنع الخسائر في الأرواح والممتلكات، وتوفير بيئة سليمة وصحية، خالية من الحوادث والأمراض المهنية.

كما يتم تنظيم المؤتمر والمعرض الوطني الثالث للسلامة والصحة المهنية لهذا العام تحت شعار "نحو إدارة فعالة لمخاطر بيئة العمل"، للتركيز على استراتيجيات العمل بشكل علمي وعملي، والاطلاع على تأثيرات النظم الإدارية والعلمية في مجال الصحة والسلامة المهنية، ودراسة مؤشرات الأداء لقياس مدى تطور الإجراءات الحمائية المتبعة، بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب الناجحة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي لتحقيق الأهداف المرجوة. فثقافة السلامة المهنية ثقافة ثرية وذات آثار مؤثرة جداً، تبدأ بمبادئ وأهداف سامية تتعلق بالحفاظ على سلامة النفس البشرية، وتنتهي بمردود اجتماعي واقتصادي وسياسي على العامل نفسه، وعلى صاحب العمل، وسوق العمل، وعلى المجتمع والوطن بشكل عام.

ومن هنا تأتي أهمية التعاون والتكاتف بين جميع الأطراف ذات العلاقة بالعمال وبيئة العمل، فكلّ منا له دور هام ومحوري لا يقل أهمية عن الآخر، وبالتعاون والتنسيق، وبالدراسة والتحليل، والسعي معاً نحو تطوير الوعي والمعرفة والآليات، سنتمكن بإذن الله من تحقيق السلامة

والصحة المهنية، وإيجاد بيئة عمل سليمة وخالية من الحوادث والأمراض.

أيها الأخوة والأخوات..

إن التقدم التكنولوجي المتسارع، وما يواكبه من ارتفاع في معدلات التنافسية، يخلق العديد من التحديات المؤثرة والمتعلقة بالاستدامة في سلامة بيئة العمل. فنحن مطالبون بالتطوير في ظروف العمل وأساليبه التنظيمية، واستحداث أنظمة إدارية فعالة لإدارة مخاطر بيئة العمل، وإقرار وسائل من شأنها منع الحوادث والأمراض المهنية، مع خلق الحوافز المشجعة على الالتزام بالقوانين، أخذين في عين الاعتبار الاختلافات في مستويات التعليم والوعي لدى فئات العاملين.

ومن هنا نؤكد على أهمية التدريب وتوعية العمال بالإجراءات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية، والدور الرقابي والإشرافي للمعنيين في أقسام السلامة والصحة المهنية والموارد البشرية في مختلف المؤسسات والجهات. وقد حرصت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على وضع

خط سنوية للزيارات التفتيشية، والحملات التوعوية، والتنسيق والتعاون المستمر مع المعنيين، بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية للارتقاء بمستوى السلامة والصحة المهنية في مملكة البحرين.

ولابد من الإشارة إلى التعاون الكبير الذي تلقاه الوزارة من شركائنا في العملية الانتاجية، وشركائنا في الجهات الحكومية الذين يقدمون كل الدعم والمساندة للتأكد من سلامة بيئة العمل وسلامة العمال. فقد أظهرت الإحصاءات انخفاض معدلات الحوادث المهنية وحوادث الوفاة بنسبة ٥٠% مقارنة بمعدلاتها في السنوات السابقة، وتزايد نسبة الالتزام بتنفيذ قرار حظر العمل تحت أشعة الشمس لعمال قطاع الإنشاءات خلال أشهر الصيف الى ٩٨,٧% للعام ٢٠١٥، ما يعكس مدى تعاون مؤسسات القطاع الخاص مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لتعزيز مبدأ الالتزام بحماية العنصر البشري.

كما تم تنفيذ زيارات تفتيشية لحوالي ألفي مسكن من مساكن العمال في جميع محافظات المملكة خلال العام الماضي، بالتعاون مع الجهات

الحكومية ذات الصلة، للوقوف على مدى الالتزام بمواصفات واشتراطات السلامة في مساكن العمال، وتوافر وسائل السلامة، واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة، وذلك لأهمية الالتزام بهذه الشروط لتحقيق السلامة في مساكن العمل، والأضرار الجسيمة التي من الممكن أن يسببها الإخلال بهذه الإجراءات على الأنفس والممتلكات.

هذا، وتعكس الإحصاءات ارتفاعاً ملحوظاً في مدى الوعي والالتزام بإجراءات السلامة والصحة المهنية على المستوى الوطني، ونحن عازمون معكم على الاستمرار في العمل نحو تحقيق المزيد من الوعي، والتطوير في التشريعات، والإرتقاء بواقع السلامة والصحة المهنية في مملكة البحرين لتواكب الدول المتقدمة في هذا المجال.

ختاماً.. لا يسعني إلا أن أتقدم بعظيم التقدير والثناء لمعالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء على كريم رعايته وحضوره ودعمه المشكور لهذا المؤتمر، والشكر الجزيل إلى جميع

الشركات الراعية والمساهمة والمشاركين، وإلى كل من أسهم بفكره وجهده
ووقته لإقامة هذا الحدث الهام وتحقيق أهدافه الخيرة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
والله ولي التوفيق